التكوين الثقافى والاجتماعى لقضاة البصرة فى العصر العباسى الثانى (٢٤٧-٣٣٤هـ/٨٦١-٩٤٥م)

د . حسين الكساسبة*

ملخص

تتـــناول هـــذه الدراسة حياة قضاة البصرة وصفاتهم الخلقية ومؤهلاتهم العلمية، وسلطة تعيينهم، وعلاقتهم بالخلفاء العباسيين، مع التركيز على أصولهم بين عرب أو عجـــم وأنسابهم القبلية التى انحدروا منها، وخلفياتهم العائلية التى انتسبوا إليها، وكذلك مذاهـــبهم التـــى اقتدوا بها. تولى قضاء البصرة فى العصر العباسى الثانى (٢٤٧ – ٣٣٤هـ) ســـبعة وعشرون قاضياً، اتصفوا جميعاً بالإسلام والحرية والذكورة وسلامة الحـــواس، وتفاوتوا بالعدالة والعلم بالأحكام الشرعية. إذا لم تشر المصادر التاريخية إلـــى قضاة من غير المسلمين تولوا قضاء البصرة فى هذه الفترة (٢٤٧ – ٣٣٤هـ/ ٨٦١ – ٩٤٥م) ولـــم يخـــرج القـــضاء من الرجال إلى النساء ولا من الأحرار إلى العبـــيد، أى أن جميع قضاة البصرة كانوا ذكوراً أحراراً سليمى الأعضاء والحواس. كـــذلك تمتع قضاة البصر فى العصر العباسى الثانى بصفات عالية ومؤهلات رفيعة، وكان أكثرهم على ثقافة عميقة، ومعرفة واسعة بعلوم اللغة العربية وآدابها، والتاريخ والأنـــساب وعلوم الدين الإسلامى من فقه وحديث، إذا بلغ عدد قضاة البصرة الفقهاء ســـبعة قـــضاة، وكانـــوا محدثين فى الوقت نفسه. كان منصب القضاء من المناصب الحكومـــية المهمـــة فـــى الولاية وكان القاضى تابعاً للخليفة يتم تعيينه من قبله يحكم باســـمه ويتلقـــى أوامره منه ولا سلطة لغيره عليه. فكان الخليفة هو الذى يعين قضاة البـــصرة ونـــادراً مـــا تخلى عن هذا الحق، وكان قضاة البصرة ينتمون إلى مذاهب مخـــتلفة كالمـــذهب المالكـــى والمذهب الحنفى والمذهب الشافعى، وكان بعضهم من الـــشيعة، وهذا ما يؤكد أن الدولة العباسية لم تعتنق مذهباً معيناً وفرضته على القضاة بـــل كان القاضى يحكم وفق المذهب الذى ينتمى إليه، وكان نصف قضاة البصرة من العـــرب ينتمى أكثرهم إلى قبيلة قريش، كتيم وهاشم وأمية، وكان النصف الآخر من الأعـــاجم، وهذا العدد يشير إلى تزايد انتساب الموالى إلى منصب القضاة فى البصرة بشكل خاص والدولة العباسية بشكل عام.

---

* (قسم التاريخ – جامعة مؤتة / الأردن).

The cultural and social formation of the Judges of Basra in the second Abassid peroid

Abstract

This study deals with the life of Basra's judges, their characters, their qualifications, their appointment authority and their relation with Abbasid caliphs as well. It also focuses on their origins. Arabs or non-Arabs and their tribal and family background as well as their doctrines. There were twenty-seven judges appointed to the Basra's office in the second Abbasid period. All of them were Muslims, freemen, males and fit. But they were not of the same knowledge on the Islamic law. Most of Basra judges had deep knowledge on Arabic language, history, genealogy, and religious sciences especially jurisprudence and traditions (Hadith). The Abbasid caliphs usually appointed the Basra judges and the caliph insisted on this policy. The Basra's judges belonged to many different doctrines, such as Malki, Hanafi and Shafi's doctrines. Some of them belonged to shi's sect. This means the Abbasid State did not impose the judges to pass a judgment according to a particular doctrine. The judges judged in conformity with their doctrine. Finally, some (mawali), but the majority descended from Famous Arab tribes.

مقدمـــة

يعـــد القضاء من المؤسسات الإدارية التى حظيت بأهمية كبيرة فى المجتمعات كلهـــا على مر العصور، وذلك لأهمية تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع. فالعدالة هى المعـــيار الأســـاس الذى يحكم الناس بموجبه على صلاح الحكم و صلاحية الحاكم، فخيـــر الحكـــام هو الحاكم العادل المنصف، وأحسن ما يخلد ذكر الحاكم الصالح هو إيـــراد الأخـــبار التى تظهر حرصه على تطبيق العدالة (1)، وقد أولى الإسلام أهمية كبيـــرة، فقد وردت آيات متعددة فى القران الكريم عن العدل والعدالة والحض عليها والتمـــسك بها ومعاملة الناس بها. قال تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانة | إلى اهلها وإذا حكمـــتم بـــين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيراً﴾ (2)؛ ﴿أن الله يأمـــركم بالعـــدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكـــم تذكـــرون﴾ (3)؛ ﴿و ضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شئ وهو كلّ على مـــولاه أيـــنما يوجهه لا يأت بخير هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾ (4)؛ ﴿وإن طائفـــتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حـــتى تفـــيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل و أقسطوا إن الله يحب المقسطين﴾ (5)؛ ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب العدل ولا يأب كاتـــب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذى عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئا فـــإن كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل واستشهدوا شـــهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وأمرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكـــر إحـــداهما الأخرى ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فلـــيس علـــيكم جناح ألا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد و إن تفعلوا فإنه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شئ عليم﴾ (6)، ولا ريب فى أن تطبيق العدالة والحكم بين الناس، ، يتطلب نظاما قضائيا يتناسب مع أهمية هذه المؤسسة.

وقـــد كـــان لقضاة البصرة دور مهم فى خدمة المؤسسة القضائية فى العصر العباســـى، وهـــذه الدراسة تتناول حياة قضاة وصفاتهم الخلقية ومؤهلاتهم العلمية، وســـلطة تعينهم، وعلاقتهم بالخلفاء العباسيين، مع التركيز على أصولهم العربية أو الأعجمـــية وأنسابهم القبلية التى انحدروا منها، وخلفياتهم العائلية التى انتسبوا إليها،

وكــذلك مذاهبهم التى اقتدوا بها. وتهدف الدراسة إلى إبراز دور هذه المؤسسة فى العــصر العباسى، وما يتعلق بشىءون القضاء من الناحية الإدارية التى تبين جانبا من الحياة الاجتماعية فى ذلك العصر.

صفات القضاة

مــن الناحية النظرية بين الفقهاء بعض الصفات التى يتحلى بها القضاة؛ وهى الإســلام، والحــرية، والذكــورة، والتكليف، والعدالة، والبصر، والسمع، والنطق، والكــتابة [٧]، والعلم بالأحكام الشرعية [٨]. ولمعرفة مدى انطباق هذه الصفات أو بعضها على قضاة البصر، لابد من دراسة تراجم هؤلاء القضاة التى قد تساعد فى معــرفة مــدى التوافق بين الصفات الإسلامية للقاضى والواقع الذى كان سائدا فى العصر العباسى الثانى.

تولــى قــضاء البــصرة فى العصر العباسى الثانى (٢٤٧ - ٣٣٤هـ) سبعة وعــشرون قاضــياً، اتصفوا جميعا بالإسلام والحرية والذكورة وسلامة الحواس، وتفاوتــوا فى العدالة والعلم بالإحكام الشرعية ؛ إذ لم تشر المصادر التاريخية إلى قــضاة مــن غيــر المــسلمين تولوا قضاء البصرة فى هذه الفترة ، أعنى العصر العباســى الثانى (٢٤٧ - ٣٣٤هـ/٨٦١ - ٩٤٥)، ولم يخرج القضاء من الرجال إلــى النساء، ولا من الأحرار إلى العبيد، أى أن جميع قضاة البصرة كانوا ذكوراً أحــرارٌ سليمى الأعضاء والحواس. ومن الأمثلة المذكورة نصاً أن القاضى محمد بــن حمــاد (ت ٢٧٩ هـ/٨٩١م) كان شابا عفيفا سريا [٩]، أما القاضى محمد بن جعفــر بــن العباس [١٠] (ت ٢٩٢هـ/ ٩٠٧م) فيذكر أنه "عف وحسن أثره" [١١]. وكــان القاضــى يوسف بن يعقوب الأزدى رجلا صالحا عفيفا خيرا [١٢]. واشتهر القاضــى الأحوص بن المفضل (ت٣٠٠ هـ/٩١٩م) [١٣] بالعفة والصون [١٤]. وقد بــان من القاضى عبد الله الخرقى من "عفته وتنزه نفسه، وارتفاعها عن الدنس ما تمكنت حاله من نفوس الناس، ورضى مكانه أهل الجلالة والخطر، ولم يتعلق عليه بشىء، وارتفعت عنه الكلفة، ولم يلحقه عتب فى أيامه" [١٥].

وكانت الكفاءة فى القضاء من الصفات التى لازمت بعض قضاة البصرة. قال الخطيب البغدادى عن القاضى يوسف بن يعقوب:"حسن حكمه، واستقامت طريقته، وكثــر الــشاكر له،...حسن العلم بصناعة القضاء، شديد فى الحكم، لا يراقب فيه أحدا، وكانت له هيبة ورياسة" [١٦]. وظهر من القاضى أحمد الخرقى رحلة وكفاية، وجدت أحكامه وقضاياه على طريق صالحه" [١٧].

اتصف بعض القضاة بالورع وسعة الأخلاق وكثرة الإحسان مثل القاضى إبراهيم التيمـى (ت ٢٥٠هـ/٨٦٤م)، والقاضى محمد بن عبد الله بن أبى الشوارب (ت٣٠١هـ/٩٢٠م) الذى كان سريا جميلا واسع الأخلاق كثير الإحسان قريبا من الناس (١٨).

وتمتع بعض القضاة بالفصاحة؛ كالفضل بن الحباب الذى كان فصيحا مفوها (١٩)، ومحمـد بن احمد الذهلى وكان أيضا مفوها حسن البديهة حاضر الحجة .. لا يمله جليسه (٢٠). ونال بعض القضاة تقدير الناس، منهم القاضى يوسف بن يعقوب الذى كثر شاكروه (٢١)، وكان محمد بن عبد الله الشوارب قريبا من الناس (٢٢)، وتمكنت حـال القاضـى أحمد بن عبد الله الخرقى "من نفوس الناس" (٢٣) ووثق به الخليفة المتقى (٢٤) (٣٢٩ - ٣٣٣هـ /٩٧٣ - ٩٧٧م).

وتتضح صورة قضاة البصرة وكفاءتهم ومعرفتهم بالإحكام الشرعية من خلال الحديث عن ثقافتهم ومؤهلاتهم.

ثقافة القضاة ومؤهلاتهم

تعـددت ثقافـة معظم قضاة البصرة وتنوعت معارفهم بين فقه وحديث وأدب وشـعر وتـاريخ، وقد اجتمع لبعض القضاة دراية فى علوم مختلفة؛ فهذا القاضى محمـد بن حماد الذى كتب علما كثيرا (٢٥)، والقاضى يوسف بن يعقوب الذى سمع الحـديث ودرس الفقة وكتب عنه الناس علما كثيرا (٢٦)، وكان القاضى الفضل بن الحـباب (ت٣٠٥هـ/٩٢١م) محـدثا مكثرا لرواية الأخبار (٢٧)، والأشعار والآداب والأنـساب، يكثـر مـن استعمال السجع فى كلامه (٢٨). قال عنه صاحب شذرات الـذهب إنـه كـان إخباريا عالما(٢٩). وكان للقاضى التسترى حظ من علوم اللغة العـربية (٣٠)، وكـان القاضى محمد بن أحمد الذهلى كثير الأخبار من أهل الأدب متفنـنا فى العلوم (٣١)، وكان القاضى محمد بن عبد الواحد يقرض الشعر، وروى القاضى أبو أمية الأحوص بن المفضل عن أبيه كتاب التاريخ (٣٢).

و لـم تقتـصر معـارف القـضاة علـى علوم اللغة العربية وآدابها والتاريخ والأنساب، بل كانت العلوم الدينية من أهم العلوم التى حرص القضاة على تحصيلها، ومـن تفحص ثقافة القضاة تبين أن اكثر قضاة البصرة كانوا من المحدثين والفقهاء، فقد بلغ عدد القضاة المحدثين سبعة عشر قاضيا، كان من أبرزهم القاضى يوسف بن يعقوب (٣٣). سمع يوسف الحديث عن نخبة من شيوخه كمسلم بن ابراهيم، ومحمد بن

أبـــى بكـــر المقدمى، وسليمان بن حرب، ومحمد بن كثير، وعمر بن مرزوق. وكان يوســف مسندا فاضلا حدث فى بغداد و أخذ عنه الناس؛ كالقاضى أبى عمر السماك، وابـــن قانـــع وأبى بكر الشافعى وأبى محمد بم ماسى [٣٤]. وكان ليوسف مؤلفات فى الحـــديث؛ مـــنها "فـــضائل أزواج الرســـول (ص)"، و"مسند شعبة"، وكتاب "الصيام والـــدعاء والزكاة" [٣٥]. وثقه ابن الخطيب [٣٦]، وقال عنه ابن كامل القاضى فى كتابه إنه "غير مطعون عليه فى الحديث" [٣٧].

و مـــن قضاة البصرة المحدثين شيخ القضاة أحمد بن عبد الله الذهلى (ت٣٢٢ هـ/٩٣٨م). كـــان الذهلى محدثا ثقة، أخذ الحديث عن يعقوب بن إبراهيم الدورقى ومحمد بن عبد الله المخرمى ومحمود بن خداش وعمران بن بكار وعن أبى الحسن الدارقطنى [٣٨].

ومن القضاة المحدثين أيضا إبراهيم بن محمد التيمى (ت٢٥٠هـ/٨٦٤م). كان محـــدثا فـــى سامرا، ثقة، روى الحديث عن سفيان بن عيينة ويحى بن سعيد وأبى القطان وآخرين [٣٩].

ومنهم القاضى أحمد بن محمد بن سهل الرازى (ت٢٩٢هـ/٩١٧م) الذى كان حافظـــا [٤٠]، وكان القاضى أبو على الحسن بن على المعمرى (ت٢٩٥هـ/٩١١م) محـــدثا طلب العلم فى البصرة والكوفة والشام ومصر، وكان من أوعية العلم حفظا وفهما، قال عنه الدار قطنى: صدوق وحافظ، وكان إماما فى جمع الحديث وتصنيفه [٤١]. ومن القضاة المحدثين أحمد بن الوزير بن سام أبو على [٤٢]، وروى أبو أمية الأحـــوص بن الفضل (ت٣٠٠هـ/٩١٦م) الحديث عن محمد بن عبد الملك بن أبى الـــشوارب، وكتب عنه شيئا من الحديث [٤٣]. قال عنه الدارقطنى: "ليس به بأس"، وكان يسأل القاضى أحمد بن كامل فى معانى بعض الأحاديث [٤٤].

وكـــان القاضى الفضل بن الحباب محدثا ثقة [٤٥]، من شيوخ أبى داود، وأبى زرعـــة، وهمـــا مـــن كبار المحدثين، وسمع من مسلم بن إبراهيم والوليد بن هشام القحذمـــى وســـليمان بن حرب [٤٦]، وروى عنه أبو عوانة فى صحيحه، وأبو بكر الـــصولى الذى قرأ عليه كتاب طبقات الشعراء [٤٧]. وكان القاضى أحمد بن موسى بن إسحاق الأنصارى (ت٣٢٢هـ/٩٣٨م) ثقة [٤٨].

ووصف القاضى أبو عبد الله التسترى (ت٣٤٥هـ/٩٦١م) بأنه واسع الرواية والحـديث ملازمـا للسنة، نافر من البدعة، له أحاديث فى المعتزلة. ومن مصنفاته "فضائل المدينة والحجة فيها" (٤٩). وكان محمد بن أحمد عبد الله الذهلى (ت٣٦٥٧ هـ/٩٨٧م) كثير الحديث والأخبار، واسع المذاكرة؛ حدث فى بغداد، وروى الحديث عن ثلة من أعيان المحدثين (٥٠).

وكان الذهلى ثبتا كثير السماع، من أهل القرآن والآدب، متفننا فى العلوم، من بـيت علـم وأدب (٥١). دخـل مصر عام ٣٤٠/٩٥٦م وحدث فيها وتولى منصب القضاء عام ٣٤٨/٩٦٤م (٥٢).

ومـن القـضاة المحدثـين أبـو الحسن محمد بن عبد الواحد الهاشمى (٥٣)، والقاضـى أبـو محمد الحسين بن عمر بن محمد (٥٤)، ومحمد بن سليمان بن على المالكى (٥٥)، والقاضى محمد بن جعفر بن أحمد بن العباس (٥٦).

وروت المـصادر أنه وجد قاضيان لم يكونا على مستوى من التعليم والثقافة؛ وهمـا القاضى الأحوص بن المفضل الذى كان قليل العلم، يخطى، بليدا، لا يحسن الفقـه (٥٧). وقـيل عن القاضى أحمد بن عبد الله الخرقى: "لا خدمة له للعلم، ولا مجالسة لأهله" (٥٨).

إلى جانب الاهتمام بعلم الحديث أظهر بعض قضاة البصرة اهتماما واضحا بعلم الفقـه، وكان منهم فقهاء بارزون، فكان القاضى محمد بن جعفر بن أحمد بن العباس فقـيها سـريا عالما متفننا (٥٩)، وكان القاضى أبو عبد الله التسترى فقيها فى المدينة المـنورة ومن شيوخه إبراهيم بن حماد (٦٠). زمنهم القاضى يوسف بن يعقوب (٦١)، وألـف القاضـى محمد بن أحمد الذهلى كتابا فى الفقه أجاب فيه عن مسائل نختصر المزنـى علـى قول مالك بن أنس، كما اختصر تفاسير الجيانى والبلخى (٦٢). وصفه الفرغانـى بأنه كان مسندا فى الحديث فقيها ثقة أديبا كاملا (٦٣). ومن القضاة الفقهاء محمـد بن عبد الله بن أبى الشوارب (ت٣٠١هـ/٩١٧م) (٦٤)، ومحمد بن سليمان بن على المالكى (٦٥)، ومحمد بن حماد بن إسحاق (٦٦).

وهكـذا بلغ عدد قضاة البصرة الفقهاء سبعة قضاة، وكانوا محدثين فى الوقت نفـسه. ومن الملاحظ أن من بين قضاة البصرة الفقهاء قضاة برعوا أولا فى الفقه واشـتهروا بوصفهم فقهاء، اهتموا بالحديث فى المرتبة الثانية، وهناك قضاة برعوا فى الحديث أولا ثم اهتموا بالفقه.

بمعنى أن من القضاة الفقهاء والمحدثين قضاة فى الأصل فقهاء فى المرتبة الأولى ثم اهتموا بالحديث، ومنهم قضاة محدثون فى الأصل ثم اهتموا فى الفقه.

والسؤال الذى يثار هنا: لماذا كثر القضاة المحدثون مقارنة مع عدد القضاة الفقهاء؟

يبدو أن لمدينة البصرة نفسها دورا فى ذلك، فقد كانت البصرة من المراكز الثقافية والحضارية المهمة ، التى زخرت بمجموعة من العلماء فى شتى المجالات، فيبرز فيها مجموعة من ثقاة المحدثين الذين اهتموا بدراسة الحديث النبوى ونقله، وربما كان لذلك أثره فى ثقافة القضاة فى البصرة، لذلك لم يكن من المستغرب أن يظهر عدد كبير من القضاة المحدثين فيها.

وقبل الانتهاء من معارف القضاة نود الإشارة إلى أن هناك بعض القضاة الذين لم نجد معلومات فى المصادر عن ثقافتهم ومعارفهم، لذلك من الصعب التنبؤ بمعارفهم والبت فى ثقافتهم؛ وهؤلاء القضاة هم أحمد بن عبد الكريم الحورانى التيمى (ت٢٥٠هـ/٨٦٨م) (٦٧)، وعبد الرحمن بن محمد فيرج (٦٨)، وابراهيم بن المنذر الجارودى (٦٩)، وسعيد بن محمد الصفار (٧٠)، وعمر بن زادان (٧١)، ومحمد بن أسيد (٧٢).

تعيين القضاة

كان القضاء فى العصر العباسى الأول مؤسسة حكومية رسمية وكان اختيار من يتولاها من اختصاصات الخليفة بصرف النظر عن المؤثرات التى يخضع لها أو الاستشارات ولا آراء التى قد يسمعها عند اختيار أى قاضى (٧٣). فالخليفة هو الذى يعين القضاة فى الدولة ونادرا ما تخلى عن هذا الحق، وأصبح القاضى بموجب ذلك قاضى أمير المؤمنين،يتلقى تعليماته منه ويستند إليه فى أحكامه. والسؤال: من صاحب السلطة فى تعيين قاضى البصرة فى العصر العباسى الثانى؟ هل استمر الخليفة فى ممارسة هذا الدور على الرغم من تدهور سلطته السياسية، أم هناك جهات أخرى نازعته هذا الحق؟ إن دراسة العلاقة بين الخليفة وقضاة البصرة فى هذا العصر قد توضح ذلك وتجيب عن هذا التساؤل.

عندما أراد الخليفة المتوكل (٢٣٢ - ٨٤٧/٢٤٧ - ٨٦١م) تعيين قاض فى البصرة قال لإبراهيم بن محمد التيمى إنى أريدك للقضاء، فوافق التيمى فولاه الخليفة ثم خلع عليه (٧٤).

واستمر التيمى قاضيا حتى عزله الخليفة المنتصر سنة ٢٤٧هـ/٨٦١م، وأعاده الخليفة المستعين ـ٢٤٨ - ٢٥٢هـ/٨٦٢ - ٨٦٦م) وبقى قاضيا على البصرة حتى وفاته سنة ٢٥٠هـ (٧٥). ثم قلد الخليفة المعتز (٢٥٢ - ٢٥٥هـ/٨٧٠ - ٨٧٣م) العباس بن محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب سنة ٢٥٢هـ/٨٧٠م، وربما أسهم فى تعيينه وجود أخيه الحسن بن محمد فى منصب قاضى القضاة وقتذاك وقوة علاقته بالخلفة المعتز. وأغلب الظن أنه بقى فى منصبه حتى عام ٢٥٥هـ (٧٦). ففى هذه السنة عين الخليفة المهتدى (٢٥٥ - ٢٥٦هـ/٨٦٩ - ٨٧٠م) أحمد بن الوزير قاضيا لمدينة البصرة (٧٧)، وعين الخليفة المعتمد (٢٥٦ - ٢٧٩هـ ٨٧٠ - ٨٩٤م) أحمد بن محمد بن الرازى، واستبدل به الموفق عبد الرحمن بن محمد (٧٨). ثم ولى الموفق محمد بن إسحاق (٧٩)، وضم إليه عدة أعمال مثل قضاء عسكره، وقضاء واسط وكور دجلة، وفى حال مرافقته كان يستخلف على البصرة محمد بن أسيد وهو من البصرة (٨٠).

وبعد وفاة القاضى محمد بن حماد فى سنة ٨٩١/٢٧٦ قلد المعتمد مكانه ابن عمه يوسف بن يعقوب (٨١)، ثم أقره الخليفة المعتضد (٢٧٩ - ٨٩٤/٢٨٩ - ٩٠٤) فى منصبه.

استمر الخلفاء بعد المعتضد فى الحفاظ على سياسة تعيين القضاة بانفسهم، ففى سنة ٢٩٩هـ تم تعيين محمد بن عبد الله بن أبى الشوارب فى عهد الخليفة المقتدر (٨٢)، وتم تعيين أبى محمد الحسين بن عمر قاضيا للبصرة فى عهد الخليفة الراضى (٣٢٢ - ٩٣٨/٣٢٩ - ٩٤٥) والمتقى (٨٣)، وفى سنة ٣٢٩هـ عين الخليفة المتقى أحمد بن عبيد الخرقى قاضيا فى البصرة (٨٤)، وخلع عليه وقرأ عهده فى جامع الرصافة (٨٥). وكان المتقى يثق بقاضيه الخرقى ثقة تامة (٨٦). وبقى الخرقى قاضيا فى عهد الخليفة المستكفى (٣٣٣ - ٣٣٤هـ/٩٤٩ - ٩٥٠م) (٨٧).

يتبين من الأمثلة السابقة أن الخليفة هو الذى كان يعين القاضى، باستثناء حالتين تم فيهما تعيين قاضى البصرة من قبل الوزير. فقد عين الوزير ابن الفرات صديقه أبا أمية الأحوص بن المفضل (ت٣٠٠هـ/٩١٦م) قاضيا للبصرة فى عهد الخليفة المقتدر (٨٨)، وعين الوزير ابن خاقان القاضى محمد بن عبد الله الشوارب (ت٣٠١هـ/٩١٧م) (٨٩) كذلك.

أسهم القضاة الذين أقاموا فى بغداد فى تعيين من يخلفهم فى البصرة؛ مثل القاضى يوسف بن يعقوب الذى استخلف محمد بن جعفر بن أحمد بن العباس، وبعد وفاته استخلف مكانه إبراهيم بن المنذر الجارودى (٩٠)، ثم استخلف الفضل بن الحباب (٩١)، ثم أحمد الذهلى وبقى فى منصبه حتى عزل الخليفة المقتدر (٢٩٥ – ٣٢٠هـ/٩١٢ – ٩٣٩م) القاضى يوسف بن يعقوب سنة ٢٩٦هـ/٩١٢م (٩٢) وعين الخليفة المقتدر القاضى محمد بن عبد الله فاستخلف عمر بن زاذان (٩٣). وعين القضاة أبو الحسين عمر بن محمد بن يوسف محمد بن أحمد الذهلى (ت٣٦٧هـ/ ٩٧٧م) قاضيا للبصرة ومناطق أخرى (٩٤).

جمع الخليفة لبعض قضاة البصرة عدة مناطق قضائية فى وقت واحد، فقد جمع لبعضهم قضاء البصرة وبغداد؛ مثل القاضى إبراهيم التيمى (٩٥)، وتولى محمد بن حماد قضاء البصرة وواسط وكور دجلة وعسكر الموفق (٩٦)، وجمع القاضى يوسف بن يعقوب قضاء البصرة وواسط وكور دجلة وطريق الفرات إلى الرقة (٩٨). ويقيم الخطيب البغدادى فترة ولايته فيقول:" وكان سريا جميلا واسع الأخلاق قريبا من الناس، ولم يكن له خشونة فاضطربت الأمور بنظره، ولبس عليه فى أكثر أحواله، وكانت أمور السلطان أيضا كلها قد اضطربت" (٩٩).

وتقلد محمد بن أحمد الذهلى قضاء البصرة وواسط ودمشق ومصر (١٠٠)، وتولى أحمد بن عبد الله الخرقى قضاء واسط والبصرة ومصر والمغرب (١٠١). وتولى القاضى محمد الذهلى واسط والبصرة (١٠٢) ودمشق والديار المصرية واستناب على دمشق (١٠٣).

ومن الجدير بالذكر أن بعض قضاة البصرة المتميزين ارتقوا إلى منصب قاضى القضاة فى بغداد مثل القاضى أحمد الخرقى (١٠٤).

كان تعين القاضى من قبل الخليفة بداية العلاقة بين الأثنين، حيث كان الخلفة يقابل القاضى ويستشيره بشأن تعيينه. وقد أقام بعض القضاة فى العاصمة على مقربة من الخليفة، وقد مكنهم ذلك من توثيق العلاقة مع الخليفة وحاشيته. فعندما وافق القاضى إبراهيم التيمى على تولى القضاء اشترط على الخليفة المتوكل أن يدعو له لأن دعوة الإمام مستجابة.وكان التيمى يعد المتوكل أحد الخلفاء الذين أحيوا السنة (١٠٥). وحرص القاضى محمد بن حماد على ملازمة الموفق ولى عهد

المعتمد أثناء الحرب مع الزنج، ويكلفه بمهام قضائية مختلفة [١٠٦]. وكانت علاقات القضاة من أسرة آل حماد حسنة مع الخلفاء، فقد عرف عن القاضي يوسف بن يعقوب صرامة في حكمه، فقد زجر أحد غلمان الخليفة المعتضد الذي رفض الانصياع لحاجب القاضي والالتزام بمجلس الحكم حتى يتم إصدار القرار في قضية ضده، وقال له:" ائتوني بدلال النخس حتى أبيع هذا العبد، وأبعث بثمنه إلى الخليفة"، وعندما أخبر الغلام الخليفة بقول القاضي قال: والله لو باعك لأجزت بيعه..." [١٠٧]. وكان لهذا القاضي دور في منع ما جاء في كتاب الخليفة المعتضد بسب معاوية على المنابر، وأقنع القاضي الخليفة بالعدول عن ذلك، لأن فيه إثارة للفتنة بين السنة والشيعة [١٠٨]. وعد تصرف القاضي يوسف من مآثر آل حماد، ونال شكر أهل السنة على ما قام به [١٠٩]. وقد تعرض القاضي يوسف بن يعقوب لنكبة الخليفة المقتدر بحجة تآمر القاضي على خلع الخليفة والمبايعة لعبد الله بن المعتز، فقبض المقتدر على القاضي وعلى ابنه أبي عمر، وعزلا عن القضاء سنة ٢٩٦هـ/٩١٢م [١١٠]. يذكر التنوخي أنه عندما فشلت المؤامرة سنة ٢٩٦هـ اعتقل القاضيان أحمد بن يعقوب ومحمد بن يوسف، وقد أصر القاضي الأول على عدم صلاحية الخليفة المقتدر للإمامة فقبض عليه وقطع رأسه [١١١]. واعترف القاضي الثاني بذنبه، وفسر تصرفه المعادي للخليفة، وأعلن توبته، فنجا من القتل [١١٢].

غير أن مكانة آل حماد عادت من جديد، فقد عين الخليفة الراضي بعض أحفاد القاضي. يوسف بن يعقوب - أبناء قاضي قضاة بغداد أبي عمر محمد يوسف (ت٣٢٨هـ/٩٤٤م) - وهما أبو نصر يوسف بن عمر على بغداد ثم قاضي القضاة، وأبو محمد الحسين بن عمر على البصرة [١١٣].

لم تقتصر العلاقة بين الخليفة والقاضي على تعيين القاضي وحمايته، بل تعدى ذلك إلى تكليف القاضي ببعض الأعمال والمهام الرفيعة غير القضائية التي تؤكد أهمية قاضي البصرة. فقد عهد الخليفة المعتضد إلى القاضي يوسف بن يعقوب مهمة إعلام الناس بتأجيل الاحتفال بعيد النيروز المعتضدي، للترفيه على الناس والرفق بهم، وأمره أن يقرأ كتابه على الناس [١١٤]. وتولى هذا القاضي (يوسف بن يعقوب) النظر في المظالم، فقد أمر أن ينادي: من كانت له مظلمة فليحضر. وتقدم الإذن إلى صاحب الشرطة ألا يطلق أحدا من السجن إلا من رأى إطلاقه بعد أن تعرض عليه قصصهم [١١٥]. ونظر القاضي جعفر بن عبد الواحد

الهامشي في الرقاع التي تعرض عليه وتحوى مظالم وحوائجهم [١١٦]. وكان القاضي يمثل مدينة البصرة في بعض المهام، وكان يترأس وفدا لمقابلة أمير البصرة، فقد قابل القاضي الفضل بن الحباب والى المدينه [١١٧]، وربما قابل القاضي الوزير في العاصمة [١١٨].

وكان الخليفة المتقى يثق ثقة تامة بقاضيه أحمد بن عبد الله الخرقي [١١٩]. فقد كلفه في مهام وساطة بينه و بين الأمير أبي الوفا المضفر [١٢٠]. وقام الخرقي بوساطة بين المتقى وأبى عبد الله البريدى [١٢١]. وكان القاضي الخرقي الوسيط بين الخليفة المتقى ومحمد بن طغج الإخشيد في الرقة في سنة ٩٤٩/٣٣١ [١٢٢]، كما أرسله في مهمة متشابهة لمقابلة توزون [١٢٣]. وكان الخرقي الخاطب لابن الخليفة المتقى من ابنة ناصر الدولة، والمشرف على عقد الزواج [١٢٤]. وارسل أبو عبد الله البريدى الخليفة المتقى على يد القاضي الخرقي بحمل مال إليه قدره مائه وخمسون الف دينار، فنصح القاضي الخليفة بدفعها حفاظا على نفسه [١٢٥]، كما أرسل البريدى القاضي محمد بن أحمد الذهلي إلى المتقى في مهمة مماثلة [١٢٦].

وتولى القاضي غسل الخليفة والصلاة عليه عند وفاته، فلما مات المعتضد تولى غسله القاضي أبو عمر محمد، وصلى عليه أبوه يوسف [١٢٧]. وقد وضح الطبري ذلك فقال: وفي ربيع الآخر سنة ٢٨٩ "توفي العضد، فلما كان في صبيحتها أحضر دار السلطان يوسف بن يعقوب وأبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز وأبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب، وحضر الصلاة عليه الوزير القاسم بن عبيد الله بن سليمان وأبو خازم وأبو عمر والحرم والخاصة [١٢٨]، كما غسل القاضي محمد بن عبد الواحد الخليفة الراضي وصلى عليه عند وفاته [١٢٩].

وكلف بعض القضاة بأعمال عسكرية، فقد رافق القاضي محمد بن حماد الموفق ولى عهد المعتمد أثناء حربه مع الزنج، وقد عينه الموفق قاضيا على عسكر الزنج ومن يعود من الناس [١٣٠]، وخرج القاضي عمر بن محمد بن يوسف إلى الموصل لمحاربة ابن حمدان وخلفه ابنه أبو نصر يوسف [١٣١].

ونظر بعض القضاة في حكم توريث الأرحام، فقد أفتى يوسف بن يعقوب للمعتضد بإرجاع الزيادة الحاصلة في سهام المواريث إلى بيت المال، بينما اقترح قضاة آخرون ضرورة توزيعها على الأرحام من الأقارب فأخذ المعتضد بالرأى الأخير [١٣٢].

أصول القضاة وأنسابهم

تحاشـــى الخلفاء العباسيون تولية القضاء رجالا من أفراد أسرتهم، وقد قضت الأحوال السائدة فى بداية الدولة العباسية أن يولوا القضاء فى بغداد رجالا من أهل المديـــنة المـــنورة مـــن الأنصار وقريش، وكذلك من الكوفة والبصرة، ولكنهم لم يتمـــسكوا بمبدأ قصر ولاية القضاء على العرب كما أن الحال فى العصر الأموى، بـــل اســـتخدموا منذ أوائل عهدهم بعض الموالى. غير لأن عدد الموالى كان قليلا نسبيا إذا قورن بالقضاة العرب.

لا يمكـــن اســـتنباط قاعـــدة عامة تقيد بها الخلفاء العباسيون فى اختيار قضاة البصرة، فدراسة أسمائهم وتراجمهم تبين أنهم كانوا متباينين فى معظم خصائصهم، فأصولهم متنوعة ترجع إلى مدن مختلفة وأسر متعددة، وفيهم من تولى القضاء فى البـــصرة لأول مـــرة، بجانـــب عـــدد ممن ولى القضاء فى مدن أخرى قبل توليه البـــصرة، كما أن عدداً غير قليل منهم تولى قضاء البصرة ومدن أخرى فى الوقت نفسه، وبعضهم نقل إلى مدن أخرى بعد توليه القضاء فى البصرة.

مـــن خـــلال دراسة أسماء القضاة وتراحمهم تم تحديد أصول أربعة وعشرين قاضـــيا مـــن أصـــل سبعة وعشرين وتحديد أنسابهم، وهناك ثلاثة قضاة لم تسعفنا المـــصادر فى معرفة أنسابهم؛ وهم: عبد الرحمن بن محمد الملقب بنيرج [١٣٣] (ت ٢٧١هـ/٨١٠م) [١٣٤]، ومحمد بن جعفر بن أحمد [١٣٥]، وأبو على محمد بن سليمان بن على البصرى [١٣٦].

تعـــود أصـــول بعض القضاة الأربعة والعشرين إلى أصول أعجمية، وينحدر البعض الآخر من قبائل عربية؛ فقد برزت بعض الأسر العربية العريقة التى شغل أفـــراد منها منصب القضاء فى البصرة، ومن هذه الأسر العربية أسرة تيم القرشية التى ينتسب إليها كثى من الصحابة والتابعين، كالخليفة أبى بكر الصديق رضى الله عـــنه (١١ - ١٣هـ/٦٣٢ - ٦٣٤م) ومحمود بن المنكدر بن عبد الله بن الهرير (ت١٣٠هـ/٧٤٧م)[١٣٧].

ومـــن قضاة البصرة الذين ينحدرون من قبيلة تيم العربية القاضى إبراهيم بن محمـــد التيمـــى (ت٢٥٠هـ/٨٦٤م) [١٣٨] والقاضى أحمد بن عبد الكريم الحورانى التيمـــى (ت٢٥٠هـ/٨٦٤م) [١٣٩]. وتبدو صحة نسبة هؤلاء القضاة إلى هذه القبيلة

فى قول الشاعر:

بنوتيم رأيناهم	لهم شأن من الشأن
ففى السلم أبو بكر	وفى الشرك ابن جدعان
وقاضيا أبو إسحاق	ما فيهم له ثان

ومن الأسر التى أنجبت رجالا تولوا القضاء فى الدولة العباسية أسرة آل أبى الشوارب، وهم أمويون من نسل سعيد بن العاص [١٤١]. ويتفق أغلب المصادر على أن اسم أبى الشوارب أطلق على محمد بن عبد الله بن أبى عثمان بن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبى العيص؛ أحد بطون أمية بن عبد شمس [١٤٢]. فالأسرة أموية قرشية. ويشير الخطيب البغدادى إلى الماضى العريق لهذه الأسرة بقوله:"ولم يزل فى أهل هذا البيت إمارة، وقيادة، ورياسة، منهم عتاب الشوارب" [١٤٣].

تولى القضاء من هذه الأسرة أربعة وعشرون قاضيا فى أماكن مختلفة من الدولة العباسية، أكثرهم ببغداد، وولى ثمانية منهم قضاء القضاء [١٤٤]، ومن قضاة هذه الأسرة: محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب [١٤٥]، والعباس بن محمد بن عبد الملك [١٤٦]، وأفواه الحسن وعلى ثم أبناء على، وتولى الحسين قضاء سامرا للمتوكل والمنتصر والمستعين، ثم قاضى القضاة فى سامرا [١٤٧] للمعتز [١٤٨] والمهتدى، وبعد وفاة الحسن بن محمد سنة ٢٦١هـ/٨٧٥م أرسل الخليفة المعتمد وزيره عبد الله بن يحى بن خاقان إلى على بن محمد فعزاه فى أخيه، وهنأه بتوليه القضاء وكأنه ورث القضاء عن أخيه، ثم عين غلى قاضى قضاة سنة ٢٨٣هـ/٨٩٨م وفيها كانت وفاته [١٤٩]، وبعج مرور تسع سنوات تقلد ابنه عبد الله بن على قضاء مدينة المنصور سنة ٢٩٢هـ فى عهد الخليفة المكتفى بالله، ثم كلفه الخليفة المقتدر القضاء فى الجانب الشرقى من بغداد والكرخ٢٩٦هـ، وظل فى منصبه حتى وفاته سنة ٣٠١هـ/٩١٧، وتقلد من هذه الأسرة الحسن بن عبد الله فى عهد الخليفة المقتدر قضاء مدينة المنصور سنة ٣١٦هـ/٩٣٢م وحتى سنة٣٢٠هـ/٩٣٦ [١٥١]، وبعد وفاته فى سنة ٣٢٥هـ/٩٤١ بثمانى سنوات تقلد ابنه محمد بن الحسن قضاء مدينة المنصورة والشرقية سنة ٣٣٣هـ/٩٤٩م فى عهد المستكفى (٣٣٣ - ٣٣٤هـ/٩٤٩ - ٩٥٠م) [١٥٢]. ثم عزل سنة ٣٣٥هـ/٩٥١م وتقلد ابنه الثانى عبد الله بن الحسن القضاء ثم تولى منصب قاضى القضاة سنة ٣٥٠هـ/٩٣٥م، وهو آخر من تولى القضاء من هذه الأسرة [١٥٣].

تولـــى قضاء البصرة من آل أبى الشوارب اثنان؛ هما: العباس بن عبد الملك فى عهد المعتز بالله (٢٥٢ - ٢٥٥هـ/٨٦٦ - ٨٦٩م) فى ٢٥٢هـ/٨٦٦م، ومحمد بـــن عبد الله بن على بن أبى الشوارب (ت٣٠١هـ/٩١٧م) فى عهد الخليفة المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠هـ/٩١١ - ٩٣٦) (١٥٥).

وتولى القضاء فى البصرة من أسرة بنى هاشم القرشية التى ينتسب إلى هاشم بـــن عـــبد مـــناف (١٥٦) قاضيان؛ هما: أبو القاسم جعفر بن عبد الواحد الهاشمى، وشقيقه أبو الحسن محمد بن عبد الواحد الهاشمى. (١٥٧)

وشـــارك أفـــراد مـــن أسرة الذهلى المنحدرة من قبيلة نزار العربية فى تولى القضاء فى البصرة (١٥٨). ومن قضاتها شيخ القضاة (١٥٩) أحمد بن عبد الله الذهلى (ت٣٢٢هـ/٩٣٨) (١٦٠)، ثـــم ابـــنه محمد الذى كان يخلف والده فى القضاء، وولى قـــضاء واســـط ودمـــشق ثم مصر سنة ٣٤٨هـ/٩٦٤م (١٦١). وقد وصف القاضى عـــياض محمـــد بن أحمد الذهلى وبيته بأنه كان "فاضلاً بيته بيت جليل فى الحديث والقضاء، وأنهم من "أهل البيوتات ببغداد" (١٦٢).

تقلد القضاء فى البصرة قضاة من أصول عربية أخرى مثل أسرة غلاب القرشية التـــى ينتسب إليها القاضى أبو أمية الأحوص بن المفضل (ت٣٠٠هـ/٩١٦) (١٦٣) وقال ابن الأثير إن غلاب -بتشديد الألف - هو والد خالد بن غلاب البصرى، وهو قريشى عيـــنه الخليفة عثمان بن عفان (رضى الله عنه) والياً على أصبهان، وهو جد الغلابين فـــى البـــصرة، وغلاب امرأة هى أم خالد بن الحارث بن أوس بن النابغة بن عتر بن حبـــيب بـــن وائلة بن دهمان بن نصر الذى هو جد الغلابين فى البصرة، وإليها ينسب القاضى البصرى أبو أمية الأحوص بن المفضل (١٦٤).

ومـــن القـــضاة العـــرب فـــى البصرة محمد بن أسيد، المنحدر من قبيلة أسد العربية. وأسد اسم لعدة قبائل هى:أسد بن عبد الغزى بن قصى من قريش وأسد بن خزيمة وأسد بن ربيعة بن نزار وأسد بن دودان، وفى قبيلة الأزد بطن يقال له بنو أســـد، وتنـــسب إلى أسد بن شريك بن عمرو، لهم خطة فى البصرة بينما لا يوجد خطـــة لبنـــى أســـد بن خزيمة (١٦٥)، وربما ينسب إلى بنى أسد من قبيلة الأزد فى البـــصرة القاضـــى محمـــد بن أسد لأنه من أهل البصرة، وفيها خطتهم التى ترجع أصولها إلى أسد بن شريك.

ومن قضاة البصرة أحمد بن إسحاق الأنصارى (ت٣٢٢هـ/٩٣٨م)، وهو القاضى الوحيد الذى تقلد البصرة من الأنصار [١٦٦].

والأنصار من قبيلتى الأوس والخزرج، وهم الذين ناصروا الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا الاسم أطلق عليهم تمييزاً لهم عن المهاجرين [١٦٧]. وكان للأنصار دور فى تولى القضاء فى العصر العباسى الأول خاصة فى المدينة المنورة، وبغداد، والشام، والبصرة، ومصر [١٦٨].

وولى القضاء فى البصرة الحسن بن على بن شبيب، أبو على المعمرى (ت٢٩٥/ ٩١١م) ويعود نسب المعمرى إلى أمه أم سفيان صاحب معمر بن راشد [١٦٩]، ولم يتول غيره قضاء البصرة من هذه الأسرة فى الفترة.

ويتضح مما سبق أن القضاة فى البصرة كانوا من أسر عربية مشهورة؛ مثل آل أبى الشوارب، وبنى هاشم، والذهلى، والتيمى، والأنصار، ونزار، وقد بلغ عدد قضاة البصرة من أصول عربية اثنى عشر قاضياً، توزعوا على ثمانى قبائل.

تكشف المصادر عن دور الموالى فى ولاية منصب القضاء فى البصرة، حيث تطالعنا بأسماء قضاة من أصول فارسية وقزوينية، وصلت إلى هذا المنصب. وكان بعض القضاء من أسر مشهورة، والقسم الآخر كانوا موالى لأسر عربية عريقة. ومن أسر الموالى: آل حماد بن زيد الأزدى، وهى أسرة تنحدر من أصول غير عربية تولت القضاء فى بغداد والبصرة، من موالى جرير بن هذيم الجعدى الأزدى، وموطنهم البصرة [١٧٠]، وهم ينتسبون إلى حماد بن زيد [١٧١].

بلغ آل حماد مكانة علمية واجتماعية مرموقة – فى القضاء والعلم والحياة – فى العراق عموما وفى البصرة على وجه الخصوص. يقول القاضى عياض:"كانت هذه البيتة على كثرة رجالها، وشهرة أعلامها من أجل بيوت العلم بالعراق، وأرفع مراتب السؤدد فى الدين والدنيا، ومنهم أئمة الفقه ومشيخة الحديث والسنن، عدة كلهم جلة، ورجالهم سنة، وانتشر ذكرهم فى المشرق والمغرب...نحو ثلاثمائة عام من زمن جدهم الإمام حماد بن زيد وأخيه سعيد ومولدهما نحو المائة[١٧٢]. وقال عنهم الفرغانى:"لا يعلم أحد من أهل الدنيا بلغ ما بلغ آل حماد بن زيد...ولم يبلغ أحد مما تقدم من القضاة ما بلغوه من اتخاذ المنازل والضياع والكسوة والآلة، ونفاذ الأمر فى جميع الآفاق" [١٧٣]. ورفع ابن الطيب مؤدب الخليفة المعتضد من شأنهم

إذ قال:"حسبك أن لهم بتادريا ستمائة بستان، غير ما لهم بالبصرة وسائر النواحى، وكان فيهم على اتساع الدنيا رجال صدق وأئمة ورع وعلم وفضل".[١٧٤]

تولى القضاء فى العراق من آل حماد بن زيد عدة قضاة منهم:حماد بن إسحاق، وأخوه إسماعيل بن إسحاق [١٧٥]، وابنه الحسن بن إسماعيل (ت٣٠٩هـ) [١٧٦]. تولى حماد بن إسحاق القضاء، وبعد عزله تولى شقيقه إسماعيل بن إسحاق قضاء الجانب الغربى من بغداد سنة ٢٤٦هـ ثم أصبح قاضيا للقضاة، وكان ابنه الحسن بن إسماعيل قاضيا ومنادماً للخليفة المعتضد [١٧٧]. وكان الجد الثانى يعقوب بن إسماعيل بن حماد (ت٢٤٦هـ) قاضياً على المدينة ثم فارس [١٧٨]، وتقلد من أحفاد هذا الجد قضاة وصلوا إلى منصب قاضى القضاة مثل: محد بن يوسف بن يعقوب [١٧٩]، وابنه عمر [١٨٠]، وحفيده يوسف بن عمر [١٨١] "وكان منصب قاضى القضاة حكراً على عائلة أو إرثا من حقها يورث أباً عن جد" [١٨٢].

تولى من آل حماد فى البصرة فى العصر العباسى الثانى (٢٤٧ - ٣٣٤هـ/٨٦١ - ٩٥٠م)، ثلاثة قضاة هم: محمد بن حماد بن إسحاق بن إسماعيل (ت٢٧٦هـ/٨٩١م) [١٨٣] ويوسف بن يعقوب بن حماد (ت٢٩٧هـ/٩١٣م) لمدة عشرين سنة (٢٧٦ - ٢٩٦هـ/٨٨٩ - ٩٠٨م) [١٨٤]، ثم أبو محمد الحسين بن عمر، وقد عينه الخليفة الراضى على القضاء على الرغم من أنه كان أصغر سناً من أخيه أبى نصر يوسف. وكان الحسين جميلا، سليم الصدر، قريباً من الناس، يشبه أباه عمر فى الصدرة والخلق، وبعد وفاة الراضى أقره الخليفة المتقى على قضاء مدينة المنصور حتى عام ٣٢٩هـ [١٨٥]، ثم عزله. ويذكر الأصبهانى أن الحسين بن عمر قدم أصبهان سنة ٣٦٨هـ٩٧٨م، وحدث بها، وتولى قضاء يزد بها، وتوفى بها بعد سنتين [١٨٦].

و من قضاة الموالى فى البصرة الفضل بن الحباب عمرو بن محمد بن شعيب بن صخر، ويكنى أبا خليفة [١٨٧]. وينسب ابن الأثير الفضل بن الحباب إلى قبيلة الجمحى العربية، وهى بطن من قريش [١٨٨]. وذكر ابن حزم جمح فى حلف لعقة الدم القرشى. وجمح هو تيم بن عمرو بن هصيص بن كعب [١٨٩]، أما الصلة بين القاضى الفضل بن الحباب والموالى وقبيلة الجمحى العربية، فتمثل فى أن القاضى الفضل بن الحباب هو ابن أخت محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحى البصيرى (ت٢٣٢هـ٨٤٦م)مولى قدامة بن مظغون الجمحى، وقدم محمد بن سلام الجمحى بغداد سنة ٢٢٢هـ/٨٣٦م [١٩٠].

وينتمـــى القاضى إبراهيم بن المنذر الجارودى إلى أسرة الجارودى وأصولها مـــن نيسابور، والجارود جد من نسب إليه: مثل أبى بكر محمد بن نضر الجارودى النيـــسابورى (ت٢٩١هـ/٩٠٦) [١٩١] ويذكـــر ابـــن الأثيـــر أن أعداد الجاروديين بالبـــصرة، ومـــنهم ابـــو الحسن محمد بن محمد بن عمرو...بن سليمان المنذر بن الجارود الجارودى البصرى، ومن ولد الجاروديين المعلى العبدى، حدث ببغداد عن محمد بن عبد المللك ابن أبى الشوارب وتوفى بعد ٣٢٠هـ/٩٣٦ [١٩٢].

وينـــسب القاضـــى ســـعيد الصفار (بفتح الصاد وتشديد الفاء) إلى جماعة فى أصبهان ونيسابور، اشتهرت ببيع الأوانى الصفارية [١٩٣]، ومن هنا جاءت تسميتها.

ومن الموالى القاضى أحمد بن محمد سهل الرازى، وتنسب أسرة الرازى إلى أصل فارسى من الرى [١٩٤]، ومن البلاد الشرقية أيضاً القاضى الأعجمى أحمد بن الوزيـــر بـــن بـــسام أبـــو على (ت٢٨٥هـ/٨٩٨/)، وهو أول قاضى ولى القضاء بأصبهان فى أيام المتوكل، وولى قضاء البصرة بعد عزل العباس بن أبى الشوارب الـــذى لتهم بالزندقة (ت سنة٢٧٨هـ/٨٩٣م) [١٩٥]، أما ابن الوزير فتقلد القضاء فى ســـامرا للخلـــيفة المستعين سنة ٢٥٠هـ/٨٦٤م، ثم قضاء البصرة للخليفة المهتدى (٢٥٥ - ٢٥٦هـ/٨٦٩ - ٨٧٠م)، وذلك سنة٢٥٥هـ/٨٦٩ [١٩٦].

ومـــن بـــلاد تستر من كور الأهواز بخوزستان وينسب القاضى أبو عبد الله التـــسترى محمد بن أحمد (٣٤٥ تهـ/٩٦١م) [١٩٧]، وكان الوزير على بن عيسى بن الجراح [١٩٨] قد أرسله إلى المدينة لتفقيه أهلها، وبعد عودة التسترى إلى بغداد، تولى قضاء البصرة مدة طويلة [١٩٩].

وارتفع شأن أسرة الخرقى (بكسر الخاء وفتح الراء) عندما قلد الخليفة المتقى لله (٣٢٩ - ٣٣٣هـ/٩٤٠ - ٩٤٤م) أحمـــد بـــن عبد الله الخرقى قضاء البصرة. وتنـــسب أســـرة الخرقى إلى جماعة من التجار تقوم ببيع الخرق والثياب فى بغداد وأصفهان، وقد استقرت جماعة منهم فى بغداد، واستمرت فى تجارتها هذه، ومنهم أحمد الخرقى وأبوه وعمومته، وهم من وجوه التجار البزازين فى بغداد، ومن كبار العدول [٢٠٠] ، وأصبَح القاضى الخرقى يسمى "قاضى المتقى لله" [٢٠١].

ومن القضاة الموالى فى البصرة [٢٠٢] قانع بن مرزوق بن واثق الأموى مولاهم [٢٠٣]، وعمر بن زاذان من قزوين، وينسب إلى أبى حفص عمر بن عبد الله بن زاذان القاضى الزاذانى القزوينى الكندى [٢٠٤]. وهذان القاضيان: قانع وعمر من موالى القاضى الاموى محمد ابن عبد الله بن على بن محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب، وكان قد استخلفها الواحد تلو الآخر فى البصرة [٢٠٥].

بلغ عدد القضاة الأعاجم فى البصرة اثنى عشر قاضياً، يتوزعون على عشرة أصول مختلفة، ثمانية منها أعجمية هى الرازى، والوزير، والخرقى، والجارودى، والصفار، والتسترى، والزاذانى، والحمادى، والجمحى.

والجدير بالذكر أن عدد القضاة فى البصرة من أصول أعجمية يساوى عدد القضاة العرب، وهذا عدد كبير يشكل فيه الموالى النصف قياسا لعدد القضاة الموالى فى البصرة فى العصر العباسى الأول، فقد تولى البصرة قاض واحد مولى [٢٠٦] من أصل سبعة عشر، أى أن نسبة القضاة الأعاجم وصلت إلى ٥٠%، وهذا نسبة عالية تنم عن تزايد ملحوظ فى عدد القضاة الأعاجم فى البصرة وربما فى الدولة العباسية بعامة.

مذاهب القضاة

انتشرت المذاهب الفقهية فى الأمصار بانتشار أتباعها، وكانت البصرة من المدن التى دخلتها المذاهب الفقهية. ولعل أهم وسيلة لنشر المذاهب فى البصرة كان عن طريق القضاة اللذين تولوا القضاء فيها، حدث كانوا يقضون بمذهبهم وبه يفتون للناس، وقد يجلسون لتدريس الفقه، وأخذ الناس عنهم ، ومن هذه المذاهب؛ المذهب الحنفى، والشافعى، والمالكى، أما المذهب الحنبلى فكان قليل الانتشار فى البصرة بسبب تأخره المذاهب الأخرى، وعدم وجود أتباع له من القضاة لنشره، وتشدد الحنابلة وكثرة خلافهم مع العامة [٢٠٧].

أشارت مصادر طبقات المالكية إلى أسماء القضاة فى البصرة من أتباع هذا المذهب، حيث اهتم القاضى عياض بحديثه عن سرة آل حماد وقضاتها فى بغداد والبصرة مما يدل على أنهم من أتباع المذهب المالكى، ومنهم فى بغداد القاضى أبو الحسين عمر بن محمد الذى ألف كتاباً فى الرد من أنكر إجماع أهل المدينة، وهو نقض لكتاب الصيرفى، وله كتاب آخر سماه "الفرج بعد الشدة". وقد بلغ هذا القاضى مكانة علمية مرموقة فى الحديث واللغة والنحو. ويقول القاضى عياض

لأنه أفرد له كتاباً فى وصفه ووصف أبيه محمد بن يوسف [٢٠٨]، وكان القاضى إسماعيل بن إسحاق من أئمة الفقه على مذهب مالك بن أنس، ومشيخة الحديث، وأعلام القضاة [٢٠٩]، وقد أوصى به الخليفة المعتضد قائلاً:"استوص بالشيخين الخيرين الفاضلين إسماعيل بن إسحاق الأزدى وموسى بن إسحاق خيراً فإنهما ممن إذا أراد الله بأهل الأرض سوءا دفع عنهم بدعائهما" [٢١٠].

بلغ عدد قضاة البصرة من أتباع المذهب المالكى سبعة جلهم من آل حماد؛ كالقاضى محمد بن حماد [٢١١]، والقاضى يوسف بن يعقوب الذى حمدت مذاهبه[٢١٢]. ومنهم أحمد بن عبد الله الذهلى (ت٣٢٢هـ/٩٣٨م) [٢١٣]، وابنه أبو الطاهر محمد بن أحمد (ت٣٦٧هـ/٩٧٧م) الذى "كان فقيهاً بمذهب مالك" [٢١٤]. وكان القاضى أبو عبد الله التسترى (ت٣٤٥هـ/٩١٦م) عالماً بالمذهب المالكى، شديد التعصب له. وقد قال القاضى عياض إن التسترى وضع فى مناقب المذهب المالكى عشرين جزءاً اطلع عليها عياض وانتقى منها الإمام مالك، "وقد أدخل جميع ما له منها من كلام صاحب الاستيعاب فى جامعه"، كما ألف التسترى كتاباً فى فضائل المدينة والحجة بها، وكان قبل توليه قضاء البصرة فقيهاً فى المدينة [٢١٥]، ومن القضاة المالكية أبو على محمد بن سليمان بن على المالكى البصرى [٢١٦]. ومنهم محمد بن جعفر بن أحمد بن العباس [٢١٧].

وقن قضاة البصرة من اتباع المذهب الحنفى محمد بن عبد الله بن أبى الشوارب (ت٣٠١هـ/٩١٧م) الذى كان يعرف بالأخنف [٢١٨]. وذكر أن القاضى أحمد بن محمد الرازى (ت٢٩٢هـ/٩٠٧م) كان يذهب مذاهب أهل العراق، وهو المذهب الحنفى [٢١٩]. ويعتقد أن العباس بن محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب من قضاة المذهب الحنفى، لأن قضاة هذه الأسرة من أتباع هذا المذهب. ومن قضاة المذهب الشافعى المحدث والفقيه محمد بن عبد الواحد الهاشمى [٢٢٠].

ولم يقتصر القضاة فى البصرة على اتباع المذهب السنى، بل شمل قضاة من الشيعة، ومنهم القاضى الفضل بن الحباب الجمحى (ت٣٠٥هـ/٩٢١م) [٢٢١] الذى كان دائم البكاء أثناء قراءته لديوان عمران بن حطان [٢٢٢].

وهكذا يمكن القول إن قضاة البصرة كانوا ينتمون إلى مذاهب مختلفة كالمالكية، والحنفية، والشافعية، ولم يقتصر الأمر على أهل السنة، بل تولى بعض القضاة الشيعة.

الخاتمة

خلاصة القول أن منصب القضاء كان من المناصب الحكومية المهمة فى الولاية، وكان القاضى تابعاً للخليفة يتم تعيينه من قبله، يحكم باسمه ويتلقى أوامره منه ولا سلطة لغيره عليه.

كذلك تمتع قضاة البصرة فى العصر العباسى الثانى بصفات عالية ومؤهلات رفيعة، وكان أكثرهم على ثقافة عميقة، ومعرفة واسعة بعلوم اللغة العربية وآدابها، والتاريخ والأنساب وعلوم الدين الإسلامى من فقه وحديث، فكان أكثر قضاة البصرة من المحدثين الثقاة، وهذا يتلائم مع وجود مدرسة الحديث الشريف فى مدينة البصرة، ويتزامن مع نشاط المحدثين فى بلورة علم الحديث ووضع قواعد لضبطه وتصنيفه. كما كان من قضاة البصرة فقهاء بارزون ينتمون إلى مذاهب مختلفة كالمذهب المالكى والمذهب الحنفى والمذهب الشافعى، وكان بعضهم من الشيعة، وهذا ما يؤكد أن الدولة العباسية لم تعتنق مذهبا معينا تفرضه على القضاة، بل كان القاضى يحكم وفق المذهب الذى ينتمى إليه. وكان نصف قضاة البصرة من العرب ينتمى أكثرهم إلى قبيلة قريش، كتيم وهاشم وأمية، وكان النصف الآخر من الأعاجم، وهذا العدد يشير إلى تزايد تقلد الموالى منصب القضاة فى البصرة بخاصة والدولة العباسية بعامة، وهو المناصب الذى كان حكرا على العرب فى الدولة الأموية وقلة من الموالى فى فى العصر العباسى الأول.

ويبين البحث أن ثمة أعمالا أخرى كان يتولاها القضاة إلى جانب عملهم الأصلى فى القضاء، وهى أهمال كان يسندها إليهم الخلفاء، بسبب ثقتهم فى القضاة، زيادة على مكانة القاضى عند الخليفة.

المراجع العربية:

١- صالح أحمد العلى، "قضاة بغداد فى العصر العباسي" مجلة المجمع العلمى العراقى، مجلد ١٨ السنة ١٩٦٩، ص١٤٥.

٢- سورة النساء آية ٥٨.

٣- سورة النحل آية ٩٠.

٤- سورة النحل آية ٧٦.

٥- سورة الحجرات آية ٩.

٦- سورة البقرة آية ٢٨٢.

٧- إبــراهيم بن عبد الله ابن أبى الدم: كتاب أدب القضاء، تحقيق: محمد بن عبد القادر عطا، دار الكتاب العلمية، ببيروت ط١، ١٩٨٧، ص٣٣.

٨- على بن محمد الماوردى: أدب القاضى، تحقيق: محى هلال السرحان، ببغداد، ١٩٧١، ج١ ص ٦٣٦؛ الأحكــام الــسلطانية والولايات الدينية، تحقيق: محمد حامد، القاهرة، ١٩٣٨، ص٦٦؛ محمد بن الحسن أبو يعلى، الأحكام السلطانية، تحقيق: محمد حامد، بيروت، ١٩٨٣، ص٤٥.

٩- أبو الفضل عياض بن موسى القاضى: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: أحمد بكير محمود، مكتبة الحياة – مكتبة الفكر، بيروت – طرابلس، ج٣، ص١٨٢.

١٠- عنه انظر: محمد بن خلف وكيع: أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج٢ ص١٨٠ – ١٨٢.

١١- القاضى عياض بن موسسى: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج ٣ تحقــيق: أحمد بكير محمود، مكتبة الحياة – دار الفكر، بيروت – طرابلس، ج٥ تحقيق محمد بشريفة، ج٤ ص٢٩٦.

١٢- أبــو بكــر |احمد بن على الخطيب البغدادى (ت٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.ج١٤ ص١٨٣؛ القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٤ ص١٨٣.

١٣- عــنه انظر الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٧ص٥١؛ عبد الرحمن بن على بن الجوزى (ت٥٩٦هـ/١١٧٣م)، المنــتظم فــى تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومــصطفى عبد القادر عطا، مراجعة: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ج١٢ ص ٣٠٠، ج١٣ ص١٣٤.

١٤- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٧ ص٥١.

١٥- المصدر نفسه، ج٤ ص٢٣١ – ٢٣٢.

١٦- المصدر نفسه، ج١٤ ص٣١٠ – ٣١٤.

١٧- المصدر نفسه، ج٤ ص٢٣٢.

١٨- وصفه الخطيب البغدادى بأنه: بأنه "كان واسع الأخلاق قريبا من الناس، ولم يكن له خشونة" الخطيب البغدادى، تاريخ ج٥ ص٤٣٦؛ قارن شمس الدين بن طولون (ت٩٥٣هـ/١٥٤٦م)، الثغر البسام فى ذكر من ولى قضاء الشام، تحقيق: صلاح الدين المنجد، منشورات المجمع العلمى العربى، دمشق ١٩٦٥، ص٣٣.

١٩- المحسن بن على التنوخى (ت٣٨٤هـ/٩٩٤م)، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق: عبود الشالجى، دار صادر بيروت ١٩٧٣، ج٢ص٢٧؛ شمس الدين محمد الذهبى (ت٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، تاريخ الإسلام ووفيام المشاهير والأعلام حوادثى٣٠١ - ٣١٠، تحقيق عبد السلام تدميرى، دار الكتاب العربى ص١٦٦.

٢٠- صلاح الدين أبيك الصفدى، الوافى بالوفيات، تحقيق: ديد رينج، نشر فرانز شتاينر، فيسبادن ١٩٧٤، ج٣ ص٣٤٥.

٢١- الخطيب البغداى، تاريخ بغداد، ج٢٤ ص٣١٠.

٢٢- الصفدى، الوافى بالوفيات، ج٣ ص٣٤٥.

٢٣- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٢٤ص٢٣٢.

٢٤- مؤلف مجهول، العيون والحدائق فى أخبار الحقائق، تحقيق عمر السعيدى، دمشق ١٩٧٣، ج٤ ق٢ ص٤٠٥.

٢٥- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٢ ص٢٧٢ - ؛ القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٣ ص١٨٢.

٢٦- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٤ ص٢٩٥.

٢٧- الذهبى، تاريخ، ص١٦٦.

٢٨- صلاح الدين بن أيبك، نكت الهميان فى نكت العميان، ضبط: أحمد زكى، المطبعة الجمالية، القاهرة ١٩١١، ص٦٦.

٢٩- عبد الحى بن العماد الحنبلى (ت١٠٨٩هـ/١٦٧٨م)، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، داتر إحياء التراث العربى، بيروت، ج٢ص٢٤٦.

٣٠- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٥ ص٢٦٨.

٣١- محمد بن أحمد الداوودى (٩٤٥هـ/١٥٣٨م)، طبقات المفسرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣، ج٢ ص٧٢.

٣٢- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد ج٧ ص٥٠؛ ابن الجوزى، المنتظم، ١٣ج ص١٣٤.

٣٣- أبن عسكر، تاريخ مدينة دمشق، ج١٤ ص٥٣.

٣٤- القتضى عياض، ترتيب المدارك، ج٤ ص٢٩٥؛ ابن الجوزى، المنتظم، ج١٣ ص١٠٣.

٣٥- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٤ ص٢٩٦.

٣٦- المصدر نفسه، ج٤ ص٢٩٦.

٣٧- المصدر نفسه، ج٤ ص٢٩٦.

٣٨- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٤ ص٢٢٩؛ الذهبى، تاريخ ص١٠٠.

٣٩- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٦ ص١٥٠ - ١٥١؛ ابن الجوزى المنتظم، ج١٢ ص٣٧.

٤٠- زكيع، أخبار القضاة ج٢ ص١٨١.

٤١- ابن الجوزى، المنتظم، ج١٣ ص٧٥ - ٧٦.

٤٢- الأصبهانى، تاريخ أصبهان ج١ ص١١٤.

٤٣- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٢.

٤٤- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٧ ص٥٠ - ٥١.

٤٥- الذهبى، سير ج١٤ ص٨.

٤٦- الذهبى، تاريخ ص١٦٦.

٤٧- الذهبى، سير ج١٤ ص٧ - ٩.

٤٨- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٥ ص١٤٤؛ الذهبى، تاريخ ص١٠٣.

٤٩- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٥ ص٢٦٩.

٥٠- المصدر نفسه، ج٥ ص٢٦٦؛ الداوودى (٩٤٥/١٥٣٨م)، طبقات، ج٢ ص٧٢.

٥١ - الداوودى، طبقات، ج٢ ص٧٣.

٥٢- التنوخى، نشوار ج٥ ص١٧٧؛ الداوودى، طبقات، ج٢ ص٧٢.

٥٣- التنوخى، نشوار ج١ ص٢٢،٩٢.

٥٤- الأصبهانى، تاريخ ج١ ترجمة٦١٣.

٥٥- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٥ ص٢٧٢.

٥٦- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٢؛ القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٤ ص٢٩٦.

٥٧- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٧ ص٥٠؛ ابن الجوزى، المنتظم، ج١٣ ص١٣٤.

٥٨ - الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٤ ص٢٣٢؛ العيون والحدائق ج٤ ق٢ ص ٣٥٨،٤٠٥،٤٠٩،٢٤٢،٤١٥.

٥٩- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٢؛ القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٤ ص٢٩٦.

٦٠- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٥ص٢٩٧.

٦١- درس الفقه وكان أكثر تفقها من عمه إسماعيل القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٤ ص ٢٩٦؛ الدوودى، طبقات، ج٢ص٧٢.

٦٢- برهان الدين إبراهيم بن فرحون، البياج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.ص٣١٤؛ ابن الجوزى، المنتظم، ج٧ص٩٠.

٦٣- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٥ ص٢٩٧.

٦٤- العيون والحدائق، ج٣ص١٥٣؛ الصولى، أخبار الراضى والمتقى، ص٧٢؛ الصفدى، الوافى، ج٣، ص٣٤٥، ابن طولون، قضاة دمشق، ص٣٣.

٦٥- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٥ ص٢٧٢.

٦٦- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٢ ص٢٧٢ - ؛ القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٣ ص١٨٢.

٦٧- ابن الأثير (ت٦٣٠/١٢٣٢م)، الكامل فى التاريخ، تحقيق يوسف الدقاق، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨، ج٦ ص١٦١.

٦٨- المصدر نفسه، ج٢ ص١٨١؛ الأثير ٦ ج ص٣٤٤.

٦٩- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٢؛ القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٤ ص٢٩٦؛ الذهبى، سير ١٣ ج ص ٥٤١.

٧٠- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٢؛ التنوخى، نشوار ١ج ص٢٣٥.

٧١- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٣.

٧٢- المصدر نفسه، ج٢ ص١٨٢.

٧٣- العلى، "قضاة بغداد فى العصر العباسي"، ص١٥٥.

٧٤- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٧٩؛ الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٦ ص١٥١.

٧٥- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨١ - ١٨٢.

٧٦- على غانم العبادى، "آل أبى الشوارب ودورهم فى القضاء"، مؤتة للبحوث والدراسات، عدد ٧، مجلد١٣، ١٩٩٨، ص٥٢.

٧٧- يؤيد ذلك وكيع (ج٢ ص١٨١) عندما يورد اسم احمد بن الوزير بعد اسم العباس بن محمد .

٧٨- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨١ - ١٨٢.

٧٩- المصدر نفسه، ج٢ ص١٨١.

٨٠- المصدر نفسه، ج٢ ص١٨١ - ١٨٢؛ الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد؛ ابن الجوزى، المنتظم، ج١٤ ص٣٢٠.

٨١- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج١٤ ص٣١٠.

٨٢- ابن الجوزى، المنتظم، ج١٢ ص٣٠٠؛ ابن طولون، قضاة دمشق، ص٣٣.

٨٣- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج ص ٢٦٢؛ العيون والحدائق ج٤ ق٢ ص٤١١.

٨٤- أحمد بن محمد مسكويه ، تجارب الأمم، دار الكتاب الإسلامى، القاهرة د.ت، ج٢ ص١٦؛ العيون ج٤ ق١ ص٤١١.

٨٥- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٤ ص٢٣١؛ أبو بكر بن محمد الصولى (ت٣٣٥هـ/٩٥٥م)، أخبار الراضى والمتاقى، نشره هيورث، ط٣، دار المسيرة، بيروت ١٩٨٣، ص٢٢٦.

٨٦- العيون والحدائق ج٤ ق٢ ص٤٠٥.

٨٧- العيون ج٤ ق١ ص٤٤٢،٤١١.

٨٨- هـــرب الوزير وأختبأ عند الأحوص وقال له إن عدت للوزارة ماذا تقلدنى فقال ابن الفرات له:" ويحك لا يجئ منك عامل ولا قائد ولا كاتب ولا صاحب شرطة، فأى شئ أقلدك؟ قال لا أدرى، فقـــال لـــه ابن الفرات: أقلدك القضاء، قال قد رضيت" انظر الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٧ ص٥١؛ ابن الجوزى، المنظم، ج١٣ ص١٣٤.

٨٩- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٢ - ١٨٣.

٩٠- وكيع، أخبارالقضاة ج٢ ص١٨٢.

٩١- وكيع أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٢؛ الذهبى، سير ج١٤ ص٩.

٩٢- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٤ ص٢٢٩.

٩٣- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٣.

٩٤- التنوخى، نشوار ج٥ ص١٧٧.

٩٥- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨١؛ ابن الجوزى، المنتظم، ج١٢ ص٣٧.

٩٦ - القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٤ ص٢٩٥ الجوزى ج١٤ ص٣٢٠.

٩٧- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٣ ص١٨٣.

٩٨- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٣.

٩٩- الخطيب البغدادى، تاريخ ج٥ ص٤٣٦.

١٠٠- شمس الدين محمد الذهبى (ت٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، العبر فى خبر من غبر، تحقيق أبو هاجر محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥، ج٢ ص١٢٦.

١٠١- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد،ج٤ ص٢١٣.

١٠٢- الدوواوى، طبقات، ج٢ ص٧٢.

١٠٣- الذهبى، العبر ج٢ ص١٢٦.

١٠٤- الذهبى، العبر ج٢ ص٤٧.

١٠٥- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٠.

١٠٦- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٠.

١٠٧- ابن كثير ج١١ ص١١٩.

١٠٨- الطبـــرى، تـــاريخ ج١٠ ص٢٩٨؛ العـــيون والحدائق ج٤ ق١ ص٨٨؛ القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٣ ص١٨٥.

١٠٩- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٤ ص٢٢٩.

١١٠- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٣ ص١٨٦، ج٤ ص٢٩٩.

١١١- التنوخـــى، الفرج ج٢ ص١٣١ - ١٣٣: قارن مع ابن العماد الحنبلى (شذرات ج٢ ص ٢٢٤) قال عن القاضى أبى المثنى أحمد بن يوسف "انه أحد من قام فى خلع المقتدر تدينا وذبح صبرا وهو أول قاض قتل صبرا فى الإسلام".

١١٢- التنوخى، الفرج ج٢ ص١٣٤.

١١٣- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٥ ص٢٦٢؛ العيون والحدائق ج٤ ق٢ ص٤١١.

١١٤- انظر محمد بن جرير الطبرى، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، بيروت، د.ت، ج١٠ ص٣٩.

١١٥- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٤ ص٢٩٨.

١١٦- التنوخى، نشوار ج٣ ص١٢٥ - ١٢٧.

١١٧- الذهبى، تاريخ ص١٦٧.

١١٨- التنوخى، نشوار ج٢ ص٢٧، ج٣ ص٢٩١ ج٤ ص١٥٣.

١١٩- العيوم والحدائق، ج٤ ق١ ص٤٠٥.

١٢٠- الصولى، أخبار الراضى ص٢٠٠ - ٢٠١،٢٧٨ - ٢٧٩.

١٢١- أبو على أحمد بن محمد مسكويه (٤٢١هـ/١٠٣٠م)، تجارب الأمم، دار الكتب الإسلامى، القاهرة، د.ت.ج٢ ص١٦؛ العيون والحدائق، ج٤ ق١ ص٣٥٨.

١٢٢- العيون والحدائق، ج٤ ق١ ص٤٠٥،٣٩٩.

١٢٣- المصدر نفسه، ج٤ ق١ ص٤٠٥.

١٢٤- مسكويه ج٢ ص٣٧؛ العيون ج٤ ق١ ص٣٧٩.

١٢٥- مسكويه ج٢ ص١٦.

١٢٦- الصولى، أخبار الراضى ص٢٧٨،٢٢٧ - ٢٧٩.

١٢٧- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٣ ص١٨٦؛ قارن الطبرى، تاريخ ج٥ ص٦٣٨.

١٢٨- الطبرى، تاريخ ج٥ ص٦٣٨.

١٢٩- ابن الجوزى، المنتظم، ج١٢ ص٣٥.

١٣٠- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٠.

١٣١- عياض، ج٤ ص٢٦٣.

١٣٢- الجوزى، حوادث سنة ٢٨٣؛ العبادى "آل أبى الشوارب" ص٤٦.

١٣٣- وكيع، أخبار القضاة، ج٢، ص١٨١.

١٣٤- ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص٣٤٤.

١٣٥- وكيع، أخبار القضاة، ج٢، ص١٨٢؛ القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٤، ص٢٩٦ - ٢٩٧.

١٣٦- القاضى عياض، ترتيب المدارك؛ قال عنه القاضى عياض "القاضى بها..يروى عن محمد بن عبد الملك، حدث عنه الدار قطنى..." ولكن لم يذكر تاريخ ولادته أو وفاته، وبالعودة إلى ترجمة الدار قطنى للتحقيق من أن القاضى أبو على محمد بن سليمان كان ضمن حقبة الدراسة تبين أن أبا الحسن الدار قطنى وأسمه على بن عمر ولد سنة ٣٠٥هـ/٩٢١م ونوفى سنة ٣٨٥هـ/٩٨٩م وله ثمانون سنة. وكان الدار قطنى قد رحل فى كهوله إلى الشام ومصر وسمع من القاضى محمد بنأحمد الذهلى أبو طاهر (ت٣٦٧هـ/٩٧٧م) ولم أعثر على معلومات أخرى تثبت أو تنفى تولى أبى على محمد قضاء البصرة (٢٤٧ - ٣٣٤هـ/٨٦١ - ٩٥٠م).

١٣٧- ابن الأثير الجزرى (ت٦٣٠هـ/١٢٣٢م)، الباب فى تهذيب الأنساب، دار صادر بيروت، ج١ ص٢٣٣. وسيشارإليه تاليا ابن الأثير، اللباب.

١٣٨- وكيع، أخبار القضاة، ج٦، ص١٧٩ - ١٨٠؛ الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٦، ص١٥٠.

١٣٩- ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص١٦١.

١٤٠- وكيع، أخبار القضاة، ج٢، ص١٧٩ - ١٨٠.

١٤١- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى (ت٢٧٦هـ/٨٩٥م) المعارف، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٤٣؛ الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٥، ص١٧٩؛ ابن الجوزى، ج١٢، ص١٢، ص٣٧؛ ابن الأثير، اللباب، ج١، ص٢١٣.

١٤٢- الخطيب البغدادى، تاريخ ج٢ ص٣٤٤، ابن حزم، جمهرة ١١٤؛ السمعانى، الأنساب ج٣ ص٦٥.

١٤٣- الخطيب البغدادى، تاريخ ج٧ ص٤١٠.

١٤٤- صالح العلى، "قضاة بغداد" ص١٥٩.

١٤٥- ابن الجوزى، النتظم، ج١١، ص٢٠٧.

١٤٦- وكيع، أخبار القضاة، ج٢، ص١٨١.

١٤٧- ابن قتيبة، المعارف، ص٤٣.

١٤٨- ابن الجوزى، المنتظم، ج٥، ص٢٧.

١٤٩- التنوخى، نشوار، ج٤، ص١٣٣ - ١٣٤؛ ابن الجوزى، المنتظم، ج٥، ص١٦٤ شبارو، القضاء، ص٨٣ - ٨٤.

١٥٠- ابن الجوزى، المنتظم، ج٦ ص١٢٥،٩٨؛ ابن طولون ، قضاة دمشق، ص٣٣.

١٥١- أبو محمد الحسن بن عبد الله بن على بن محمد كان حسن السند، جميل الطريقة، يشبه أباه وجده فى الحكم والسداد، بقى قاضيا حتى سنة ٣٢٠هـ عندما عزله المقتدر، توفى سنة ٣٢٥ هـ/٩٤١م انظر التنوخى، نشوار، ج٤ ص٢٠٠ ج٦ ص٥٩؛ الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٧، ص٣٤٠؛ ابن الجوزى، المنتظم، ج٦، ص٢٩٠، شبارو القضاء، ص٨٥.

١٥٢- أبو الحسن محمد بن الحسن بن عبد الله بن أبى الشوارب الأموى، كان واسع الأخلاق، كريماً، جواداً، طالباً للحديث، اتهم بالرشوة وصرف عن القضاء سنة٣٣٥هـ/٩٥١م ثم توفى سنة ٣٨٩هـ، انظر: التنوخى، نشوار، ج٤ ص١٤٠ - ١٤٢؛ ابن الجوزى، المنتظم، ج٦، ص٣٨٩؛ شبارو، القضاء، ص٨٥ - ٨٦.

١٥٣- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج١٢ ص٨٢؛ ابن الجوزى، المنتظم، ج٧ ص٢،١٦.

١٥٤- وكيع، أخبار القضاة، ج٢، ص١٨١؛ الأصبهانى، تاريخ أصبهان، ج١ ص، ترجمة ٣٢. وكان العبادى قد نفى مقاله وجود أية معلومات عن العباس فى أى كتاب وكيع، لكن الباحث وجد معلومات عن هذا القاضى فى كتاب تاريخ أصبهان السابق الذكر. انظر:العبادى، آل أبى الشوارب، ص٥٢.

١٥٥- وكيع أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٢ - ١٨٣؛ ابن طولون، قضاة دمشق، ص٣٣.

١٥٦- ابن قتيبة، المعارف، ص٤٢ - ٤٣.

١٥٧- التنوخى، نشوار، ج١ ص٨٩، ج٢، ص١٥٧.

١٥٨- ابن قتيبة، المعارف، ص٤٦، ٤٧؛ وذكر ابن الأثير بطونالقبيلة الذهلى التى تنسب إلى ذهل بن معاوية بن الحارث، وهى الذهلى بطن من كندة، ثم بطن آخر هو جعفى وينسب إلى ذهل بن الحارث بن ذهل بن حران بن جعفى، والذهلى ببطونها هذه غير قبيلة الذهلى بضم الذال وسكون الهاء. انظر: ابن الأثير، اللباب، ج١ ص٥٣٥، ٥٣٦.

١٥٩- خطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٤ ص٢٢٩.

١٦٠- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨١.

١٦١- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٥، ص٢٩٧؛ الدوودى، طبقات، ج٢ ص٧٢.

١٦٢- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٥، ص٢٩٧،٢٩٥.

١٦٣- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٧، ص٥٠؛ ابن الجوزى، المنتظم، ج١٣، ص١٣٤، ابن الأثير، اللباب، ج٢ ص٣٩٥.

١٦٤- ابن الأثير، اللباب، ج٢، ص٣٩٥، الأصبهانى، تاريخ أصبهان ج١، ترجمة ٦٥٦.

١٦٥- الأصبهانى، تاريخ، ج١ ص٥٢ - ٥٣.

١٦٦- الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٥ ص١٤٤؛ الذهبى، تاريخ ص١٠٣.

١٦٧- ابن دريد ص٤٣٩؛ القلقشندى، نهايه ص٥٢؛"al,WI2" - "Ansar".

١٦٨- انظر مثلا: أبو زرعة الدمشقى، ص٩٩، ج٢ ص٢٠٧،٢٠٥، الفوى، ج٢ ص٢٤٥؛ ابن طولون، قضاة دمشق ص٢.

١٦٩- ويكنى أيضاً بأبى القاسم، وفق عند مقابر البرماكة بباب البدوان، ابن الجوزى، المنتظم، ج ١٣، ص٧٥ - ٧٦ أما شيب فقد يكون الجد الثالث قاضياً، أما إذا كانت قبيلة، فبنو شبيب بطن من كندة. انظر: محمد أمين البغدادى السويدى، سبائك الذهب فى معرفة قبائل العرب، الطبقة الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٨٦، ص٢١٨، وقال ابن الأثير: سبيب بطن من بارك وهو سبيب بن عمرو بن عدى بن حارثة، اللباب، ج٢، ص١٨٤.

١٧٠- شبارو، القضاء، ص٨٦ نقلا: عن Massignon: Lapassion Tip 482؛ يذكر صاحب العيون والحدائق أن آل حماد موالى الجهاصم من الأزد، ج٤، ص١٠٢.

١٧١- ابن الأثى، اللباب، ج١ ص٣٨٣،٣٨٤.

١٧٢- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٤، ص٢٧٦ - ٢٧٧.

١٧٣- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٤، ص٢٧٧.

١٧٤- أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهى الأندلى (ت٧٩٣هـ/*١٣٩٠م)، تاريخ قضاة الأندلس، وسماه كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، المكتب التجارى للطباعة، بيروت، د. ت، ص٣٣.

١٧٥- التنوخى، تشوار، ج٦ ص٢١؛ الخطيب البغدادى، تاريخ، ج٦ ص٢٨٧؛ ج٨ ص١٥٩.

١٧٦- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٣ ص١٨١ - ٨٢؛ ابن الجوزى، المنتظم، ج٥، ص١٥١.

١٧٧- التنوخى، نشوار المحاضرة، ج١، ص٣٢٦.

١٧٨- شبارو، القضاء، ص٨٨ نقلا:عن Massignon: Lapassion Tip 482.

١٧٩- التنوخى، نشوار، ج٥، ص٢٠٩، النباهى، قضاة الأندلس، ص٣٦.

١٨٠- التنوخى، نشوار، ج٦ ص١٨٠ - ١٨١، الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج١١، ص٢٢٩ - ٢٣١.

١٨١- التنوخى، نشوار، ج٧، ص١٦ - ١٧؛ ابن الجوزى ، المنتظم، ج٦، ص٣٠٠ ج٧، ص ٤٢ الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج١٤، ص٣٢٢، ج٨، ص٨١ - ٨٢.

١٨٢- شبارو، القضاء، ص٩٠.

١٨٣- وكيع، أخبار القضاة، ج٢، ص١٨٢؛ الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٢، ص٢٧٢ - ٢٧٣؛ القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٣، ص١٨٢.

١٨٤- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٣، ص١٨٢ - ١٨٣، الحنبلى، شذرات، ج٢ ص٢٢٧.

١٨٥- التنوخى، نشوار، ج٤، ص٢٠٣ - ٢٠٤؛ ج٥، ص٧٤؛ القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٥، ص٢٦٣.

١٨٦- الأصبهانى، تاريخ أصبهان، ج١، ترجمة ٦١٣.

١٨٧- الذهبى، تاريخ الإسلام، ص١٦٦؛ الصفدى، نكت، ص٢٢٦.

١٨٨- ابن الأثير، اللباب، ج١، ص٢٩١.

١٨٩- ابو محمد على بن أحمد بن خزم الأندلسى (ت٤٥٦هـ)، جمهرة أنساب العرب، ط٣، دار الكتب العلمية بيروت١٩٨٣م، ص١٥٨ - ١٥٩.

١٩٠- عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمى السمعانى (ت٥٦٢هـ/١١٦٦م) الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودى، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنات، ج٢، ٨٥.

١٩١- أبن الأثير، الباب، ج١، ص٢٤٩ - ٢٥٠.

١٩٢- المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٠، أما الجارودية فهى فرقة زيدية تنسب إلى أبى الجارود.

١٩٤- المصدر نفسه، ج٢، ص٢٤٤.

١٩٤- المصدر نفسه، ج١، ص١٨١.

١٩٥- الأصبهانى، تاريخ أصبهان، ج١ ترجمة ٣٢.

١٩٦- وكيع، أخبار القضاء، ج٢، ص١٨١.

١٩٧- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٥، ص٢٦٩، ابن الأثير، اللباب، ج١ ص٢١٦.

١٩٨- كان على الجراح قد عينه الخليفة المعتضد على ديوان المغرب بعد عزل ابن الفرات سنة ٢٨٦هـ ثم قلد الوزارة سنة ٣٠١هـ فى عهد الخليفة المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠هـ) انظر: الطبرى، تاريخ، ج١٠، ص٧٣، ١٧٤.

١٩٩- القاضى عياض، ترتيب المدارك ، ج٥، ص٢٦٩.

٢٠٠- عن نسب أسرة الخرقى أنظر: السمعانى، الأنساب، ج٢، ص٣٤٩؛ ابن الأثير اللباب، ج١ ، ص٣٤٥، الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٤ ص٢٣١.

٢٠١- التنوخى، نشوار، ج٤، ص٢١٣.

٢٠٢- وكيع، أخبار القضاة، ج٢، ص١٨٣.

٢٠٣- لم نعثر على ترجمة للقاضى قانع، لكن وجدت ترجمة لابن قانع وهوأبو الحسين عبد الباقى بن قانع بن مروق بن واثق الأموى، مولاهم، صاحب معجم الصحابة، ولد سنة ٢٦٥هـ وتوفى سنة ٣٥١هـ، انظر: الذهبى، سير، ج١٥، ص٥٢٦.

٢٠٤ - ابن الأثير، اللباب، ج٢، ص٥١.

٢٠٥- وكيع، أخبار القضاة، ج٢، ص١٨٣؛ الصفدى، الوافى، ج٣، ص٣٤٥.

٢٠٦ - هو إسماعيل بن إسحاق، وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٦٧.

٢٠٧- أمين القضاة، مدرسة الحديث فى البصرة حتى القرن الثالث الهجرى، دار ابن حزم، ص ٦٠ - ٦٧.

٢٠٨- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٥، ص٢٥٦ - ٢٥٧.

٢٠٩- النباهى، قضاة الأندلس، ص٣٢.

٢١٠- المصدر نفسه، ص٣٣.

٢١١- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٣، ص١٨٢ - ١٨٥.

٢١٢- المصدر نفسه، ج٣، ص١٨٢ - ١٨٧.

٢١٣- المصدر نفسه، ج٥، ص٢٦٨،٢٦٦.

٢١٤- المصدر نفسه، ج٥، ص٢٦٦ - ٢٦٨؛ ابن الجوزى، المنتظم، ج٧، ص٩٠؛ الداوودى، طبقات، ج٢، ص٧٢ - ٧٣.

٢١٥- القاضى عياض، ترتيب المدارك، ج٥، ص٢٦٨،٢٦٩.

٢١٦- المصدر نفسه، ج٥، ص٢٧٢.

٢١٧- وكيع، أخبار القضاة، ج٢ ص١٨٢؛ عياض ج٤ ص٢٩٦.

٢١٨- العيون والحدائق، ج٤ قسم ١، ص١٥٣؛ الصولى، أخبار الراضى والمتقى، ص٧٢؛ الصفدى، الوافى بالوفيات، ج٣، ص٣٤٥، ابن طولون، قضاة دمشق، ص٣٣.

٢١٩- وكيع، أخبار القضاة، ج٢، ص١٨١.

٢٢٠- عبد الوهاب بن على السبكى (١٣٧٠/٧٧١)، طبقات الشافعى ، القاهرة ١٩٦٦، ج٣ ص١٨٩.

٢٢١- الصفدى، نكت، ص٢٢٦.

٢٢٢- عمران بن حطان بن ظبيان السدوسى رأس عقدة الصفرية وخطيبهم وشاعرهم، كان محدثا، ألحق بالشراة وظل مشرداً حتى مات سنة ٨٤هـ/٧٠٢م أنظر: الزركلى، الأعلام، ج٥، ص٢٣٣.